فقه أهل العراق
وحديثهم

فقه أهل العراق وحديثهم

بقلم
العلامة المحقق الإمام
محمد زاهد الكوثري
رحمه الله تعالى
(١٢٩٦-١٣٧١ هـ)

تحقيق
أ.د. محمد سالم أبو عاصي

الإدارة: ١٣٩ أزهراء مدينة نصر. القاهرة.
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٤١١١٤٤١. محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥
مركز التوزيع: ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر. القاهرة.
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥١٤٩٦٣٣. محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

كل الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٩/١٥٢٥٢
الترقيم الدولي
I.S.B.N. 978-977-490-006-8

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات إليكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

المؤلف مسئول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب ولا يعبر هذا الكتاب بالضرورة عن رأي الدار وتقتصر مسئولية الدار على التدقيق اللغوي والإخراج الفني فقط

فقه أهل العراق وحديثهم

بقلم
العلامة المحقق الإمام
محمد زاهد الكوثري
رحمه الله تعالى
(١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ)

تحقيق
أ.د. محمد سالم أبو عاصي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإمام العلّامة محمد زاهد الكوثري
نقـــاط في المنهـــج

مزيتان امتاز بهما الشيخ العلامة زاهد الكوثري عن كثير من العلماء قديمًا وحديثًا.

أولى هاتين المزيتين: المشاركة في العلوم الإسلامية كلها عقلية ونقلية، مع الاطلاع العميق على التراث الإسلامي مطبوعه ومخطوطه.

والثانية: الفكر المنهجي الدقيق الملازم له في كل ما كتب وبحث، أيًّا كان الموضوع الذي يبحث فيه، إلى جانب ما منحه الله -سبحانه وتعالى- له من القدرة على إفراغ المعاني العلمية المعقدة في صياغة دقيقة، وعبارة رصينة محكمة.

أما بيان أولى هاتين المزيتين فتتجلى في السطور التالية:

الإمام الكوثري لم يكن فيما درس، أو بحث أو كتب متوجهًا إلى اختصاص علمي واحد، بل إنك لتنظر فتجد اسمه يلتمع في قائمة كل علم من علومنا الإسلامية عقلية أو نقلية، واقرأ كتب الرجل وسوف تجد صدق ما أقول.

وقد ذكر هذه المزية الأستاذ الأديب الكبير محمد رجب البيومي -جعل الله له لسان صدق في الباقين- يقول: «يُجمع المحققون على اختلاف مشاربهم، وتنوع اتجاهاتهم على إمامة هذا الحَبْر في شتى الميادين، وما شهدنا إلا بما رأينا... فقد كان مجلسه العلمي في مسجد محمد أبي الذهب المقابل للجامع الأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة في كل أسبوع مجال تسابق علمي بين المحققين، إذْ يعرفون أن الرجل الكبير لا يبخل بعلمه على أحد، وقد يستحيون من كثرة التردد على منزله العامر بالعباسية، فينتهزون فرصة صلاة الجمعة بمسجد أبي الذهب ليردوا مورده العلمي... (والمنهل العذب كثير الزمام)، وقد يأتيه باحث بمخطوط نادر يظن أنه وحده الذي اطلع عليه، فهو يباهي به مباهاة لا تقف عند حد، ثم يفاجأ

بأن الكوثري قد قرأ المخطوط في أكثر من نسخة، وأنه يشير عليه بالاطلاع على مخطوطات أخرى في مكاتب العالم الإسلامي عربية وغير عربية، كما يقدم إليه المخطوط النادر، فيعرف من طريقة نسخه مَن الكاتب، وفي أي سنة كتبت... فلا مثيل للكوثري في قراءة هذه المخطوطات واستيعابها على نحو فريد[1].

أما المزية الثانية فهي كما قلت أعلاه فكره المنهجي الدقيق، وهو في هذا يترسَّم خطة الأئمة السابقين رضي الله عنهم أجمعين، وضعه في ذهنه تصورًا كليًّا، وطبعه في كتبه القيمة.

ومن أهم ما غرسه في نفوسنا من هذا المنهج أنه لابدَّ من الأدلة القاطعة لثوابت الدين، وردّ كل ما يخالف القطعي منها، والرضا بالظني في الفروع، إذْ الفقه من باب الظنون.

ومن ثمَّ فمن السخف أن يجازف شخص بإثبات المساواة بين الأصول والفروع.

ومن ذلك كما يقول الأستاذ المحدث البحاثة محمد عوامة، هدفه العلمي:

«إحقاق ما عليه جماهير الأمة في العقيدة والفقه[2]، فمن حيث العقيدة، فالكوثري يقرر مذهب التفويض مذهبًا لجماهير السلف أو التأويل وذلك بتعيين محامل صحيحة إبطالًا لمذهب الضالين وإرشادًا للقاصدين».

والتفويض والتأويل طريقان لمذهب التنزيه، فالخلاف الذي حكاه صاحب الجوهرة خلاف طريق لا خلاف مذهب. إلى غير ذلك من الأصول التي لا تتسع هذه المقدمة لسردها.

ومن حيث نهجه في الفقه الإسلامي عمومًا فقد أراد الشيخ الجليل أن يسد باب الداعين إلى الجمود على ظواهر النصوص، ممن يُسمَّون بالظاهرية الجدد، فكتب مقالًا عنوانه: «اللامذهبية قنطرة اللادينية» مبينًا أن فقه الأئمة المعتمدين

(١) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها ٢/ ٤٩٤-٤٩٨.
(٢) ينظر منهج الكوثري في نقد الرجال، ص٧ وما بعدها.

ما هو إلا ثمرة الكتاب والسنة، مع الجمع بين نصوصهما، والاستنباط منهما، على أصول أصّلها هؤلاء الأئمة العظام.

وقديمًا قال العلماء: «ومن ضعف الرأي أن تسلك طريقًا يغمض، وقد وجدت السَّنَنَ اللَّاحب، وإن تطاول المريض في علاجك ومعك الدواء الذي يشفي عن كثب، وأن تُرخي من خناق الخصم، وفي قدرتك ألا يملك نفسًا ولا يستطيع نطقًا»[1].

وإغفال هذا المنهج في دراسة الفقه الإسلامي، والنيل منه باسم اتباع فقه السنة، أو اتباع الدليل هدمٌ للشريعة الإسلامية وتشريعاتها، وصلاحياتها، لكل زمان ومكان.

وقد قرر هذا المنهج شيخنا العلَّامة محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه الماتع «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية في العصر الحديث» ومعاذ الله أن يرضى الإمام الكوثري أو أي عاقل من علماء الأمة، أن يُنال من هذا الفقه الإسلامي العظيم وكما تصدّى الكوثري لهؤلاء الظاهرية الجدد، تصدَّى كذلك للطوفية الجدد أصحاب تقديم المصلحة على النص الشرعي، والمقصد من وراء ذلك المروق من الدين، ومن الشريعة، مع أن المنهج القويم لدى الشيخ الكوثري وسائر علماء الأمة لا يختلق ولا يفترض اختلافًا أو تعارضًا بين النص والمصلحة، بل تؤخذ النصوص بمصالحها ومقاصدها، وتؤخذ المقاصد والمصالح من أصولها ونصوصها بضوابطها الشرعية ومن الكتب الجيدة في هذا المجال «المصلحة» كتاب شيخنا الأستاذ محمد سعيد رمضان البوطي «ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية».

وبقي أمر مهم، وهو دفاعه عن الفقه الحنفي وإمامه، والحق أن الشيخ الكوثري

---

(١) الرسالة الشافية ص١٤٢.

قد درس الفقه الحنفي وأصوله دراسة مستوعبة، وآثر اتباعه والالتزام بأحكامه، كما آثر غيره اتباع مالك، وآخر اتباع الشافعي، وكل من رسول الله ﷺ ملتمس، ولا غضاضة في هذا، فذلك هو المنهج المستقر والمستقيم عبر القرون أن يتتلمذ العالم على مذهب معين من المذاهب الأربعة، ومن المقرر كذلك في الأصول العلمية أنه لا يعترض بمذهب على مذهب، وأن الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، ومن خطأ مجتهدًا بعينه فقد ردَّ على الله حكمه.

هذا التصور الكلي كان مستقرًّا في ذهن هذا الإمام المحقق زاهد الكوثري، وهذا ما جعله يتصدَّى لتفنيد كل ما يروى عن أبي حنيفة من الافتراءات، فألف بعض الكتب في هذا المجال، أعظمها على الإطلاق: «**تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**»، «**والنكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة**»، وهذان الكتابان قال عنهما العلامة النظار المتكلم الحجة في أصول الدين الأستاذ مصطفى صبري: هما الكتابان الجديران بأن تُباهي بهما معاهد الفاتح بدار الخلافة السابقة معاهد الأزهر بمصر[1].

وأخيرًا فهذه الأمور الثلاثة، العقيدة الإسلامية بصفاء تنزيهها، والفقه الإسلامي ثمرة النصوص التشريعية، والفقه الحنفي، وإمامه الأعظم، ثوابت شكلت المنهج العلمي في تصوره الكلي عند الإمام الكوثري، ومن ثمَّ فالرجل لا يثور إلا حين يرى حقًّا يشوَّه، وباطلًا يُزيَّن.

ومن وجوه الدفاع عن المذهب الحنفي وإمامه ما كتبه في مقدمة نصب الراية، والتي طبعت باسم «فقه أهل العراق وحديثهم»، وهذه هي الرسالة التي بين يديك، فقد حدد الشيخ الكوثري فيها مفهوم الرأي، وتخصيص الحنفية بالرأي، والمقصد أنهم أصحاب البراعة في الاستنباط، وسلك مسلك أهل الحق في اعتماد

(١) ينظر: موقف العقل ٣/ ٣٩٣.

القياس ، وتعقب ابن حزم في إنكاره له، مبينًا أنه ليس له شبه دليل فيما يدعيه من نفي القياس، ولفت الأذهان إلى قصد الحنفية بالاستحسان، ثم عرض لبعض شروط الأخبار عن الإمام أبي حنيفة، وبيان منزلة أهل الكوفة من علوم الاجتهاد إلى غير ذلك مما سطَّر ذلك المحقق الإمام الكوثري، في هذه الرسالة القيمة.

هذا وقد سبق أن حقق شيخنا الأستاذ المحدِّث العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة هذه الرسالة تحقيقًا دقيقًا من حيث ضبط النص ومن حيث التعليقات الحديثية كذلك؛ غير أني أردت في تحقيقي هذا أن أسلك مسلك الأصوليِّين والمحدثين معًا نظرًا لكون هذه الرسالة تشتمل على كلا المسلكين.

وهنا لا أجد مناصًا من ذكر تعليقين هامين:

أولهما: أن منهجه في نقد الرجال منهج قويم قائم على أصول أربعة:

الأصل الأول: عدم الاعتداد بالجرح الناتج عن اختلاف في المعتقد والمذهب.

والثاني: عدم الاعتداد أيضًا بجرح جارح متعنت في الجرح.

والثالث: النظر في أسانيد ما ينقل في كتب الجرح والتعديل.

والرابع: النظر في حال الناقد وأهليته للنقد علمًا ودينًا وورعًا.

ثانيهما: أنحى بعض الباحثين باللائمة على إمامنا الكوثري بسبب قصره فقه أهل العراق على السادة الحنفية وراح يستشهد على خطأ التسمية هذه، بأن الكوثري لم يذكر شيئًا عن فقه أهل البيت عليهم السلام بالكوفة، والكوفة من أهم مواطن آل البيت فقهًا وحديثًا، وصنفت كتب في فقه آل البيت بالكوفة، مثل كتاب: «**الجامع الكافي في فقه آل سيدنا محمد**» للإمام الحافظ الفقيه محمد بن علي الحسني الكوفي في ستة مجلدات.

وأنا لا أرى لهذا الباحث في هذا النقد وجهًا، لأن الشيخ الكوثري قصر فقه أهل العراق على الحنفية، بسبب أنه ما اشتهر من فقهاء العراق إلا

الحنفية، فتخصيصهم بالذكر لشهرتهم ومن ثمَّ لا وزن لمن ذكرهم هذا الباحث بجوار فقه السادة الحنفية، ثم أين صحة النقل عمن ذكرهم، وكذلك تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي حكمه عمن عداه، وهذه القاعدة لا تخفى على طالب علم، فضلًا عن باحث في الحديث والعلوم الإسلامية.

وصفوة القول أنك لن تعثر مهما بحثت ونقبت، على أي خلل في منهج الإمام الكوثري يختلف كليًّا أو جزئيًّا عن المنهج الذي اتخذه العلماء من أهل السنة والجماعة «الأشاعرة والماتريدية»، بل المنهج واحد من حيث الأصول الكلية، وقد يختلف في بعض الجزئيات، ولا ضير في ذلك.

ومن أجل هذا لا نؤيد هذه الكلمة التي يطلقها بعض الباحثين أيضًا من أن الزيلعي سعى في كتابه «نصب الراية» لنصرة مذهبه الحنفي، لأن مما لا شك فيه أن الزيلعي بيّن في كتابه هذا ما هو ثابت، وما ليس ثابت، ولم يتحيز للمذهب الحنفي ولو بكلمة، فكم من حديث يقول فيه غريب، وكم من حديث يقول فيه لم أجده.

أما الحديث عن ترجمة الشيخ الكوثري وشيوخه وأسانيده فبوسعك أن تجد تفصيل ذلك في ترجمة الأستاذ الأديب أحمد خيري، وترجمة العلّامة الفقيه الشيخ محمد أبو زهرة، وترجمة العلّامة المحدث الفقيه الشيخ يوسف البنوري، على ثلاثتهم من الله سبحانه وتعالى سحائب الرحمة وشآبيب المغفرة.

هذا وقد أفرد الأستاذ الكوثري -رحمه الله- لبيان شيوخه ومسموعاته وإجازاته كتابًا مستقلًّا، سماه بـ «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز»، وسندي يتصل بهذا الثبت المبارك عن طريق تلميذه الشيخ الجليل محمد أمين سراج التركي -حفظه الله.

وأخيرًا لنختتم هذه النقاط بنموذج واحد مما يدل على دخول الشيخ زاهد

الكوثري في سلك العلماء الربانيين، نأخذ هذا النموذج من ترجمة فقيه العصر الشيخ أبو زهرة -رحمه الله- «فقد أراد الأستاذ أبو زهرة أن يكون الكوثري أستاذًا للطلاب بقسم الدراسات العليا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان الرجل يعاني أعباء الشيخوخة، فقال لأبي زهرة ليست لديَّ القوة الجسمية التي أطمئن إليها في تأدية الدرس على الوجه المنشود، وألحَّ أبو زهرة قائلًا: «إن مجرد حديث الكوثري مع الطلاب كسب وأي كسب، وإنه يتحدث مع كبار العلماء فيبهرهم فليجرب ذلك مع الطلاب!» ولكن الكوثري قال: «التدريس أمانة، وله عندي ميزان خاص، أخاف على نفسي أن أتجاوزه، ولقاء الله قريب».

وخرج أبو زهرة من بيت الكوثري، وهو يضرب كفًّا بكف، ويقول: «عندنا من يدخل قاعة المحاضرات ولا يستحيي من نفسه أن يصرف الوقت فيما لا يفيد، وهذا الكوثري في ضيق من العيش، وضرورة لثمن الدواء يستشعر فداحة الموقف العلمي، وينهاه ضميره الأدبي أن يتهيأ للتدريس مع أنه أهل له».

قلت: رباه: لقد امتد بنا التيه في مجاهل الأرض، وفسد في نفوسنا الإيمان بالآخرة، وبقيمة العلم حتى رأينا صبية أغرارًا يلهثون وراء المال والمنافع والشهرة، يهرفون بما لا يعرفون، ويقولون ما لا يعلمون يتصدون للتدريس في أعرق مكان للعلم في بقاع الأرض.

هامتْ على نفسي الهمومُ كأنَّها ... وكـأنَّهـنَّ حمـائِمٌ وصـقورُ

يـا لـيـلُ أَيْنَ الـنُّـورُ إني تائهٌ ... هل تنقضي أم ليس بعدَك نُورُ

اللهم إنا نسألك الراعي الذي يطرد الذئب، والدليل الذي يحمل المصباح، والعالم الرباني الحقيقي الذي يرفع راية العلم.

اللهم إني أسألك أن ترحمني، فتغلب طمعي في مغفرتك على خوفي من عقابك، يوم

تجمع عبادك ليوم لا ريب فيه، وبيِّض بالصفح ما اسود من صحائف أعمالي.

اللهم ارحم شيخنا الكوثري، وشيوخنا جميعًا يا رب العالمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على عبدك ورسولك محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراطك المستقيم.

أ.د. محمد سالم أبو عاصي

الدوحة: ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٣٠هـ

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

قيمة الكتاب[1]

الحمد لله الذي أعلى منازلَ الفقهاء، إعلاءً يُوازِنُ ما لهم من الهممَ القَعْساء، في خدمة الحنيفية السمحة البيضاء، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسَنَد الأتقياء، ومُخرِج الأمَّة من الظلمات إلى النور والضياء، وعلى آله وصحبه، السادة النُجَباء، والقادة الأصفياء، شُموس الهداية، وبُدُور الاهتداء، الناضري الوجوه، بتبليغ ما بلغوه من أدلة الشريعة الغرَّاء.

وبعد: فإن كتاب «نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية» للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ عبد الله بن يوسف الزيلعي - أعلى الله سبحانه منـزلته في الجنة- كتابٌ لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام، حيث كان مؤلِّفه لا يَفتُر ساعةً عن البحث، ولا يَعوقه عن التنقيب عائق، ولا يحول دون فحصه تواكل، ولا تكاسل، ولا يُزهِّدُه في الأخذ عن أقرانه وعمَّن هو دونه كِبَرُ النفس، وسَعَتُه في العلم، بل طريقتُه الدأب، ليلَ نَهار على نشدان طلبته، أينما وجد ضالته.

وهذا الإخلاصُ العظيم، وهذا البحثُ البالغ، جَعَلا لكتابه من المنـزلة في

---

(١) تحتوي هذه (التقدمة) على مزية تخريج الحافظ الزيلعي على تخاريج سائر حفاظ الحديث، وكلمة في القياس والاستحسان، وبيان حقيقة الرأي في نظر السلف، وذكر مزية الكوفة على سائر البلاد، في عهد الصحابة وبعده، قرآنًا، وسنة. فقهًا، وتحديثًا، وعربية، وغيرها، وذِكر الحفاظ، والمحدثين من الحنفية في العصور المختلفة، وكلمةٌ في الجرح والتعديل.

وهذه جواهر ودُرَرٌ من الحقائق الناصعة التاريخية، التي لا مجال للكلام فيها، عند البصير المنصف، وغُرَرُ نُقُول من الأكابر ما لا يتلقاه إلا أمثالهم، جاد بها قلمُ المحقق النظّار، المحنّك المتبحِّر، الأستاذ الكبير الشيخ «محمد زاهد الكوثري» في عجلة المستوفز بالتماس «المجلس العلمي» من فضيلته، طالت حياته في عافية [البنوري].

قلوب الحفاظ، ما لا تساميه منـزلةُ كتاب من كتب التخريج.

والحقُّ يقال: إنه لم يَدَع مطمعًا لباحث وراء بحثه وتنقيبه، بل استوفى في الأبواب ذكر ما يُمكنُ لطوائف الفقهاء أن يتمسَّكوا به على اختلاف مذاهبهم، من أحاديث، قلما يهتدي إلى جميع مصادرها أهلُ طبقته، ومن بعَده من محدّثي الطوائف، إلا من أجهد نفسه إجهاده، وسعَى سعيه لوجود كثير منها في غير مظانها.[1]

بل قلَّ من يُنصفُ إنصافَه، فيُدوِّن أدلَّة الخُصوم تدوينَه، غَير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة، مع بيان ما لها وما عليها، بغاية النَّصَفة[2]، بخلاف كثير ممَّن ألفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب، فإنك تراهم يغلبُ عليهم التقصيرُ في البحث، أو السيرُ وراءَ أهواء، فالتقصير في البحث، يُظهر المسألة القوّيةَ الحُجّة بمظهر أنها لا تدلُّ عليها حُجّة، والسير وراءَ هوًى، تعصّبٌ يأباه أهلُ الدين.

وأخطر ما يُغشِّي على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة، هو التعّصب المذهبي، فإنه يُلبس الضعيفَ لباسَ القوي، والقويَّ لباسَ الضعيف، ويَجعل الناهضَ من الحجة داحضًا، وبالعكس، وليس ذلك شأنَ من يخاف الله في أمر دينه، ويتَهيبُ ذلك اليوم الرهيب الذي يُحاسَبُ فيه كلُ امرئ على ما قدمت يداه.

فإذا وجَد المتفقهُ من هو واسعُ العلم، غوَّاصٌ لا يتغلب عليه الهوى، بين حُفَّاظ الحديث، فلْيعضّ عليه بالنواجذ، فإن ذلك، الكبريت الأحمر بينهم.

والحافظ الزيلعي هذا، جامع لتلك الأوصاف حقًّا، ولذلك أصبحت أصحاب

---

(١) ادعى بعض الناس أن الحافظ الزيلعي سعى في نصب رايته لخدمة مذهبه الحنفي، والشيخ العلّامة المحقق زاهد الكوثري يبين هنا أن الرجل استوفى في تخريجه هذا ما يمكن لطوائف الفقهاء أن يتمسكوا به على اختلاف مذاهبهم من أحاديث.

فأيهما نصدق واقع تخريجات الحافظ الزيلعي أم ما تفرد به بعض الناس؟!

(٢) الحافظ الزيلعي يبين في كتابه «نصب الراية»، ما هو ثابت وما ليس بثابت، ولم يتحيز للمذهب الحنفي ولم يسع لنصرته، ولو بكلمة، فكم من حديث يقول فيه غريب، وكم من حديث يقول فيه لم أجده.

التخاريج بعده عالة عليه، فدُونَك كُتُب: البدر الزركشي، وابن الملقِّن، وابن حجر، وغيرهم، من الذين يُظَنّ بهم أنهم يحلّقون في سماء الإعجاب، ويناطحون السحاب، وقارنها بكتب الزيلعي، حتى تتيقن صدق ما قلنا.

بل إذا فعلتَ ذلك ربما تزيد، وتقول: إنَّ سَدَى تلك الكتب ولُحمتَها، كتب الزيلعي، إلا في التعصُّب المذهبي.

وكتاب الزيلعي هذا يجد فيه الحنفي صفوةَ ما استدلَّ به أئمةُ المذهب من أحاديث الأحكام، ويَلقَى المالكيّ فيه نُقاوةَ ما خرّجه ابن عبد البر في «**التمهيد**» و«**الاستذكار**» وخلاصةَ ما بسطه عبد الحق في كتبه، في أحاديث الأحكام، والشافعيُّ يرى فيه غربلةَ ما خرجه البيهقي في «**السنن**»، و«**المعرفة**»، وغيرهما، وتمحيص ما ذكره النووي في «**الخلاصة**» و«**المجموع**»، و«**شرح مسلم**» واستعراض ما بَيَّنَه ابنُ دقيق العيد في «**الإلمام**»، و «**الإمام**»، و«**شرح العمدة**».

وكذلك الحنبليّ يلاقي فيه وجوهَ النقد في «**كتاب التحقيق**» لابن الجوزي، و«**تنقيح التحقيق**» لابن عبد الهادي، وغير ذلك من الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام.

بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والآثار، والمعاجم، من أدلة الأحكام أحاديثَ في الأبواب، من مصنف ابن أبي شيبة -أهمِّ كتاب في نظر الفقيه- ومصنَّف عبد الرزاق، ونحوهما، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم، مع استيفاء الكلام في كل حديث، من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن كتب العلل المعروفة، وهذا ممَّا جعلَ لهذا الكتاب ميزةً عظمى بين كتب التخاريج.

ولا أريد بهذا، الثناء على كتابه تَثْبيطَ العزائم، وتخديرَ الهمم، ولا إنكارَ أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهلِ العزيمة الصادقة منْ خبايا العلوم، ولا نفي أنَّ في كتب من بعده بعضَ فوائد، يُشكر مؤلفوها عليها، ويزدادُ استقاءُ

أمثالها من ينابيعها الصافية، عند مضاعفة السعي، وصدق العزيمة، وإنما قلتُ ما قلت، إعطاءً لكل ذي حقٍّ حقّه، وإجلالًا للعلم واستنهاضًا للهمم، نحو محاولة الاستدراك، على مثل هذا العالم الجليل.

وهذا حافظ واحد من حفاظ الحنفية، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم، في عصره، وبعد عصره، فمن قلّب صحائف هذا الكتاب، ودَرَس ما في الأبواب من الأحاديث، تيقّن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث، والآثار في الأبواب كلها[1]، لكن لا تخلو البسيطةُ من مُتعنّت يتقوَّل فيهم، إما جهلًا، أو عصبية جاهلية، فمرة يتكلمون في أخذهم بالرأي، عند فقدان النص، مع أنه لا فقه بدون رأي، ومرة يرمونهم بقلة الحديث، وقد امتلأت الأمصار بأحاديثهم، وأخرى يقولون: إنهم يستحسنون، ومن استَحسَن فقد شرَّع، وأين يكون موقع هذا الكلام من الصدق؟! بعد الاطّلاع على كلامهم في الاستحسان، وكيف يستطيع القائلُ بالقياس رَدَّ الاستحسان؟

---

(١) أقول: بل الحنفية من أكثر الفقهاء تمسكًا بالنصوص الشرعية فقهًا. وكلمة (فقهًا) احتراز صريح عن مذهب الإمام أحمد نفسه رضي الله عنه.

وقد جمعت نثارًا مما يُعدّ دليلًا على هذا القول:

الاستدلال الأول: مناطه العمومات عندهم قطعية الدلالة لا ظنية كما يقول غيرهم.

الاستدلال الثاني: مناطه ما هو مقرر في أصولهم من أن المطلق من قبيل الخاص ودلالته قطعية، وإذا أطلق انصرف إلى الفرد الكامل.

الاستدلال الثالث: مناطه اشتراطهم في العلة التأثير، ولم يكتفوا بالملاءمة.

والعلّة المؤثرة: هي الوصف الذي دلّ النص أو الإجماع على كونه علة للحكم.

وأمّا الملاءمة: فهي الوصف الذي يتحقق بترتيب الحكم على وفقه مقصد من مقاصد الشريعة ولكن لا يوجد نص ولا إجماع ثابت على كونه علة.

الاستدلال الرابع: مناطه قبول الحديث المرسل، يقول العلّامة المحقق شيخ أشياخنا الكوثري: لا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل - ولا سيما مرسل كبار التابعيين -ترك لشطر السنة على ما سيأتي تحقيقه.

والشرع لله وحده، إنما الرسول صلوات الله عليه - مبلِّغه، وقصارى ما يعمل الفقيه فَهْم النصوص فقط، فمن جعل للفقيه حظًّا من التشريع، لم يفهم الفقه والشرع، بل ضلَّ السبيل، وجَعل شرعَ الله من الأوضاع البشرية، وحاشَا لله أن يَجعل للبشر دخلًا في شرعه ووَحْيه.

هذا، وقد رأيتُ تفنيدَ تلك التقوُّلات، بسَرد مقدّمات في الرأي والاجتهاد، وفي الاستحسان الذي يقول به الحنفية، وفي شروط قبول الأخبار عندهم، وفي منـزلة الكوفة من علوم القرآن، والحديث، والعلوم العربية، والفقه، وأصوله، وكون الكوفة ينبوع الفقه، المُشرق، من بلاد المشرق، المنتشر في قارات الأرض كلها، وميزة مذهب أهل العراق على سائر المذاهب، ومبلغ اتساعهم في الحفظ، وكثرة الحُفّاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا، زيادةً على ما لهم من الفهم الدقيق، والغوص في المعاني، وقد اعتَرف لهم بذلك كل الخصوم، ونظرة عجلى في كتب الجرح والتعديل، والله سبحانه حسبي، ونعم الوكيل.

* * *

الرأي والاجتهاد

وردت في الرأي، آثارٌ تذمه، وآثارٌ تمدحه: والمذمومُ هوَ الرأي عن هوى، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، بَردِّ النظير إلى نظيره، في الكتاب، والسنة.

وقد خرَّج الخطيب غالب تلك الآثار في «الفقيه والمتفقه»، وكذا ابن عبدالبر، مع بيان موارد تلك الآثار.

والقول المحتَّم في ذلك: أن فقهاء الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق «أعني استنباطَ حكم النازلة من النص»، وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

وقد قال الإمام أبو بكر الرازي في «**الفصول**»، بعد أن سَرَد ما كان عليه فقهاء الصحابة، والتابعين من القول بالرأي:

«إلى أن نشأ قوم ذوو جهل بالفقه وأصوله، لا معرفة لهم بطريقة السلف، ولا توقّيَ للإقدام على الجهالة، واتباعِ الأهواء البشعة التي خالفوا بها الصحابة، ومَن بَعدهم من أخلافهم، فكَان أوَّلَ من نفى القياسَ والاجتهاد في أحكام الحوادث، إبراهيم النظَّام [1]، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس، ونَسبهم إلى ما

---

(١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيّار النظَّام، ابنُ أخت أبي الهُذَيل العلاف، قيل له النظّام؛ لأنَّه كان ينظم الخرز في سوق البصرة.

وأكثر المعتزلة على تكفيره منهم خاله أبو الهذيل العلاف، والجبائي، والإسكافي.

واشتهر عند أهل السنة القول بكفره حتى كتب في ذلك الشيخ الإمام أبو الحسن الأشعري ثلاثة كتب، وللقلانسي عليه كتب ورسائل، وللقاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله كتاب كبير في بعض أصول النَّظام، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب «إكفار المتأولين».

ينظر: الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي ص ٧٩- ٨٠.

وقال العلامة المحقق الشيخ الكوثري معلّقًا على ترجمة النَّظَّام في «الفَرْق بين الفِرَق».

«وهو كثير الوقيعة في أهل الحديث، وهو أول من نفى القياس، والإجماع، وبتشغيباته فيهما=

لا يليق بهم، وإلى ضد ما وصفهم الله به، وأثنى به عليهم -بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن-، ثم تَبِعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين، إلا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه، ولم يعيبوهم، لكنهم ارتكبوا من المكابرة، وجحد الضرورة أمرًا بشعًا، فرارًا من الطعن على السلف، في قولهم بالاجتهاد والقياس، وذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة في الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم لا على وجه قطع الحكم، وإبرام القول، فكأنهم قد حسنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة، وتخلّصوا من الشناعة التي لحقت النظَّام بتخطئته السلف.

ثم تبعهم رجل من لعلها الحشوية جهول، يريد -داود بن علي- لم يدر ما قال هؤلاء، ولا ما قال هؤلاء، وأخذ طَرَفًا من كلام النظَّام، وطَرَفًا من كلام متكلمي بغداد، من نُفاة القياس، فاحتجَّ به في نفي القياس والاجتهاد، مع جهله بما تكلم به الفريقان، من مثبتي القياس، ومبطليه، وقد كان مع ذلك ينفي حُجَجَ العقول، ويزعم أن العقل لا حَظَّ له في إدراك شيء من علوم الدِّين، فأنزل نفَسَه منزلة البهيمة بل هو أضل منها» اهـ.

وأبو بكر الرازي أطال النَّفَس جدًّا في إقامة الحجة على حُجِّية الرأي والقياس، بحيث لا يدع أيَّ مجال للتشغيب ضدَّ حجّيته، فالرأي بهذا المعنى، وصفٌ مادحٌ يُوصَفُ به كلّ فقيه، ينبئ عن دقة الفهم، وكمال الغوص.

ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر في «كتاب المعارف» الفقهاء بعنوان أصحاب الرأي، ويَعدُّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس رضي الله عنهم.

وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخُشَني، يذكر أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم أصحاب الرأي.

=انخدع الخوارج، والظاهرية، والشيعة. توفي في حدود ٢٣١هـ» أقره الله وبوأه المكان اللائق به. صـ ٧٩.

وأقول: كأنَّ النظام سلف للحشوية والظاهرية القديمة والحديثة.

وهكذا يفعل أيضًا الحافظ أبو الوليد بن الفَرَضي في «تاريخ علماء الأندلس»، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العُضَال من «الموطأ» في صدد الرد على ما يرويه النَّقلة عن مالك، في تفسير الداء العضال، وقال ابن عبدالبرّ: «ولم يَرِو مثلَ ذلك عن مالك أحدٌ من أهل الرأي من أصحابه»، يعني أهل الفقه، من أصحاب مالك، إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا[1].

وبهذا يتبين أن تنـزيل الآثار الواردة في ذمّ «الرأي عن هوى» في فقه الفقهاء، وفي رَدِّهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب الله، وسنة رسوله، إنما هو هوى بشع، تنبذه حُجج الشرع.

وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في

---

(١) انتهى إمامنا الكوثري هنا من خلال هذه النقول إلى أن الفقهاء جميعًا أئمة للرأي.

ولقد صرح الأستاذ الجليل الشيخ أبو زهرة في كتابه عن «الإمام مالك»، أن مالكًا من أصحاب الرأي، وقديمًا قالوا: لولا مالك لضاقت المسالك.

ولعلّ ظهور القول بالمصالح المرسلة في مذهبه، وهو في حقيقته قول بالرأي إذ العمل به ضرورة تشريعية منبثقة عن عدم وجود النص الخاص، وكذلك القول بالقياس عنده، وعند غيره كفاية يمكن الاعتماد عليها في كشف ما قد عَلِقَ من غاشية الغموض واللبس بحقيقة الرأي. والحاصل أن الأئمة كلهم استعملوا الرأي بمعنى استنباط حكم النازلة من النص وهذا وصف ممدوح يوصف به كل فقيه يزاوج بين النص والعقل، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي، لكن وقع الاختلاف بينهم في مقدار الأخذ بالرأي على درجات متفاوتة، فكان أقل المذاهب حظًّا من ذلك الحنابلة، ثم المالكية والشافعية أعلى درجة من الحنابلة، ثم يجيء الحنفية بعدهم في أعلى درجات الأخذ بالرأي بالنسبة لجميع المذاهب المقابلة لهم.

وبعد، فهذا ما أردت بيانه، في هذه المسألة، وأحسب، أنها من المسائل المتفق عليها لا مجال للنزاع فيها، فليس من خلاف في أن الرأي المحمود يصحب فقيه النفس والبدن.

أما ما شاع من قول بعضهم: «الأحناف أهل الرأي» بمعنى الاجتهاد في مقابلة الأحاديث فباطل من القول وزور، وذلك لأن أهل الرأي كالحنفية لم يكن في وسعهم أن يطرحوا حديثًا ثابتًا عن رسول الله ﷺ جانبًا، لكنهم كانوا يتشددون في الشروط المسوغة لقبولهم له على ما سيأتي بيانه في كلام إمامنا الكوثري تحت عنوان (شروط قبول الأخبار).